

رئيس التحرير المسؤول
العهد منير عقيقي

نعم، هناك حلّ لبناني

الحل الثاني: هو حل لبناني بامتياز، لكنه لا يتحقق الا بارادة لبنانية صرفة، محوره اطلاق "انتفاضة رسمية ذاتية" من كل مسؤول او موظف في الدولة وفي اي موقع يتبوؤه في الادارة والقضاء والامن، فيقرر هؤلاء "طواعية"، وبكل اخلاص وتفان وضمير، القيام بواجباتهم الكاملة والمنصوص عليها في القانون، مهما كانت الصعوبات والتحديات التي قد يواجهونها.

اما اهداف هذه "الانتفاضة البيضاء" فتتلخص في ما يلي: اولاً: استعادة دور الادارة النزيهة وعملها في المؤسسات العامة والادارات الرسمية الى حيث يجب ان تكون عليه، خصوصاً ممن هم في مواقع القرار المالي من دون الالتفات الى اي كان سوى الى المواطن الذي ينتظر منهم ان يكونوا هم رواد الاصلاح والتحديث.

ثانياً: تطبيق القانون العدلي والرقابي ممن هم مكلفون انفاذه من دون مراجعة احد الا ضميرهم.

ثالثاً: بسط سلطة الامن وضمان الاستقرار والسلم الاهلي على كل الاراضي اللبنانية.

كل المسؤولين اللبنانيين، رؤساء ووزراء ونوابا وقادة وزعماء ورجال دين، لا يتكون مناسبة الا ويؤكدون بالفم الملآن وقوفهم الى جانب قيام الدولة، وتحديث مؤسساتها، والدعوة الى تطبيق القوانين واستقلالية القضاء و...

طالما هذه هي مواقفهم العلنية، لماذا اذا لا نستفيد من هذا الواقع، ونعيد نحن اللبنانيين، بناء مؤسسات الدولة، ونقول للعالم اننا شعب قادر على ادارة بلده بنفسه، نستحق الاحترام لا النظرة الدونية ولا التهديد بالدولة الفاشلة، ولبنان على بعد امتار من هذا الاعلان.

اننا امام خيارين لا ثالث لهما:

اما ننهض ببلدنا ونحكم ذاتنا مثل كل دول العالم، واما نتخاذل فنسقط وتسقط دولتنا في دوامة الوصايات الخارجية.

البلد في حالة انهيار اقتصادي ومعيشي ونقدي. اما في السياسة، فالجميع في حركة دائمة، بيانات، تصريحات ونقاشات معظمها مغلقة بلغة ممجوجة لا تبقي ولا تذر. اما الشعب الذي نسي ازماته ومشاكله، فهو يشارك في "المعارك" السياسية بعزم ونشاط، كيف لا؟ وهو يرى الزعيم في خطر، والحزب في خطر، والطائفة في خطر... "فيا غيرة الحزب ويا غيرة الدين ويا غيرة الزعيم". "الزعماء" بالنسبة الى الشعب هم اهم من قوته اليومي ومن كرامته التي تُذَل في المصارف وامام تدحرج لائحة الاسعار صعوداً... المواطن، وباللاسف، يحمي زعماءه ويفديهم بروحه، حتى ولو اخطأوا او سمسروا او كذبوا عليه، او اذا تلقوا اموالاً "وسخة" من الخارج او من الداخل. لماذا؟ لانهم اقتنعوا بأنهم حمايته ومرجعيتهم، يؤمنون له الطلبات حتى ولو كانت غير شرعية، عدا عن "الرخص" وانواعها الكثيرة، ضمانات "للصوت التفضيلي ولزيادة الحاصل". فلبنان، الكيان والوطن، لم يكن مرة دولة فعلية الا في عهد الرئيس الراحل فؤاد شهاب.

هذا واقع مرير، قد يخالف البعض هذا التوصيف. لكن الحقيقة ان الدولة تنهار والكل، في الداخل والخارج، يرى ان الحل هو في الاصلاحات الاقتصادية والمالية، عدا عن كثرة البرامج، وكل برنامج يناقض الآخر حتى بتنا مغمورين "بخطط انقاذ" قطعت انفاسنا. والكل يسأل اين كان هؤلاء "الخبراء" المحليون في علم الاقتصاد والمال عند مناقشة السياسات الاقتصادية والنقدية في لبنان منذ العام 1992؟ واين كان "منظرو" الثورة؟

اما وقد وصلنا الى هذا الدرك من الانهيار، والمواطن يسأل: هل فات الاوان؟ وهل اقفلت الحلول؟ بالطبع، الجواب كلا، فلبنان امام مرحلة مصيرية وهناك حلان لخلاصه:

الحل الاول: هو بالاستسلام للوصاية الاقتصادية القادمة الينا، نحفر اساساتها بأيدينا لتثبيت مداميكها ونعلي بنينها، ننتظر التعليمات وننفذها بحذافيرها، فينتظم عندها الوضعان الامني والسياسي. لِمَ لا، واللبنانيون خيروا الوصاية "العسكرية - الامنية" التي حكمت الاقتصاد والسياسة، وعاصروا ايضاً "الوصاية السياسية" التي ضبطت الامن والاقتصاد.

الى العدد المقبل